

الضوابط التي تكفل نزاهة القاضي بين الشريعة الإسلامية والقانون المقارن

بقلم: أ.د. جعفر عبد السلام^(*)

مقدمة:

القاضي هو صوت العدالة يحققها بين الناس، بل قيل دائما بأن الله يصدر الحكم والقاضي ينطق به. يقول سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠].

وإذا كان الله سبحانه وتعالى يأمر بتحقيق العدل بين الناس فقد اتفقت كافة الدول، منذ فجر التاريخ، على إقامة سلطة العدالة للفصل بين الناس فيما يختلفون فيه. وفي نظام الدولة الحديثة، اعتبرت سلطة العدالة إحدى سلطات ثلاث، لا تقوم الدولة إلا إذا وفرتها لمواطنيها على خير وجه.

وإذا كان العدل هو الغاية التي تستهدفها الدول من إيجاد السلطة القضائية، فإن توفير هذا العدل له العديد من المقومات من أهمها إيجاد القاضي الصالح والنزيه والعالم، والقادر على الفهم الجيد للوقائع ولحكم القانون الذي ينبغي أن يطبقه عليها. والواقع أن الضوابط التي تكفل نزاهة القاضي تنقسم إلى قسمين: قسم يتصل بالصفات الواجب توافرها في القاضي، والقسم الثاني: يتصل بالنظام القانوني الذي يحكم القاضي والذي يستهدف تحقيق استقلاله ونزاهته.

وإذا كانت هذه الموضوعات تدخل في دراسات قانون المرافعات وقانون الإجراءات الجنائية في القوانين الحديثة، فإن هذه الموضوعات عولجت بشكل رحب من قبل الفقه الإسلامي في باب السياسة الشرعية. وفي تقديري أن هذه

(*) أستاذ القانون الدولي العام، الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية.

الدراسات لا تمثل مصدراً مادياً وموضوعياً للقوانين والتشريعات الإجرائية الحديثة فحسب؛ بل هي تمثل مصدراً رسمياً لدى كثير من الدول التي مازالت تطبق الشريعة الإسلامية بشكل مباشر، أو تعتبرها المصدر الرئيسي للتشريع، كما هو الحال في المملكة السعودية في الحالة الأولى، ومصر في الحالة الثانية. وسنقسم دراستنا إلى أربعة مباحث: تناول في الأول منها: المعايير المتصلة باختيار القاضي. والثاني: المعايير التي تتصل باستقلال القضاء، فذلك من أهم ما يحقق نزاهة القاضي، وهو ما يطلق عليه في الفقه الإسلامي "أدب القاضي" وستعرض لها في المبحث الثالث. أما المبحث الرابع: فستتناول فيه واحدة من أهم ضمانات نزاهة القاضي، وهي عدم قابليته للعزل.

المبحث الأول: المعايير المتصلة باختيار القاضي

وسوف أتناول في هذا القسم المعايير التي يجب أن تتوافر في القاضي والتي تحكم اختياره، وتحقق بالتالي نزاهته. إن اختيار القاضي الجيد هو المفتاح الأول لقيام قضاء عادل شريف، فالقاضي هو صمام الأمان في أي مجتمع متقدم، ومن ثم يجب العناية بمن يختار في هذه المهنة الخطيرة.

إن الدولة يجب أن تضع معايير تكفل الوصول إلى الشخص الكفاء، وتمنع غير الأكفاء من الوصول إلى هذا المنصب الرفيع لكي تتحقق العدالة.

وفي الشريعة الإسلامية أحاديث طويلة تعبر عن هذا المعنى: فعن بريدة بن الحصيب، عن النبي ﷺ، قال: الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ وَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ وَاثْنَانِ فِي النَّارِ. فَأَمَّا الَّذِي فِي الْجَنَّةِ فَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ. وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَجَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ. وَرَجُلٌ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ^(١). كما توجد وثيقة على قدر كبير من الأهمية، هي رسالة عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري لما ولاه القضاء، ولأهميتها أطلق

(١) الترمذی، الأحكام عن رسول الله ١٢٤٤. أبو داود، الأفضية ٣١٠٢.

عليها " دستور القضاء في الإسلام " (١) وهي من الوثائق الإرشادية التي يجب الاهتمام بما تضمنته من حكمة لترسيخ مبدأ نزاهة القاضي.

ونورد بإيجاز أهم ما يجب أن يتوافر في القاضي من شروط تكفل نزاهته:

إن حسن اختيار القاضي وكفالة نزاهته هو عنصر أساس في نظام القضاء في الإسلام. يعينه ولي الأمر بنفسه، ويعتبر عمله مكماً لعمل الإمام أو الخليفة، ويكفل له بذلك أفضل الأوضاع. يكفل له المسكن المناسب إن لم يكن له مثل هذا المسكن، ويكفل له العطاء المناسب حتى لا يضطر إلى مد يده إلى المتقاضين أو غيرهم، بل ويكفل له أفضل الثياب، وأفضل ما يركبه، حتى يتفرغ لعمله بنزاهة واقتدار، وفضلاً عن ذلك فعادة ما يزوده بنصائح تكفل حسن عمله.

ويوجد في الفقه الإسلامي أحد الجوانب المهمة التي تكفل به لامة أحكام القاضي ونزاهته، تتمثل في وصايا الخلفاء إلى القضاة، وكلها مستوحاة من أحاديث رسول الله ﷺ، وإنني لأعتد في أهميتها البالغة التي توجب علينا تحليلها ودراستها بعمق.

لقد كان رسول الله ﷺ ينصح القاضي بالاستماع الجيد إلى الخصوم، والإحاطة بظروف الدعوى بشكل جيد قبل أن يصدر حكمه. " عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ يَحُجَّتَهُ مِنْ بَعْضٍ وَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ " (٢). وكما يقول المثل العربي: " إِذَا آتَاكَ أَحَدُ الْخَصْمَيْنِ وَقَدْ فُقِّتَتْ عَيْنُهُ فَلَا تَقْضِ لَهُ حَتَّى يَأْتِيكَ خَصْمُهُ فَلَعَلَّهُ قَدْ فُقِّتَتْ عَيْنَاهُ جَمِيعًا " (٣). وما ذكرناه من حديث ومثل نستخلص المعاني الآتية:

(١) السيوطي، كنز العمال، ترتيب المنشي الهندي، ج ٥ آداب القضاء، حديث رقم ١٤٤٤٢.

(٢) البخاري، الأحكام ٦٦٣٤ مسلم، الأفضية ٣٢٣١. النسائي، لأداب القضاة ٥٣٢٧.

(٣) مثل أورده المنذري وقال: هذا من أمثال العرب المعروفة: مجمع الأمثال، لأبي الفضل الميداني، ج ١، الباب

الأول: في ما أوله همزة، الفصل ٣٠٣.

١- بشريه الرسول ﷺ وهو يقضى بين الناس، وذلك ما ينطبق على كل قاض، فمهما كانت قدراته فهو معرض للخطأ.

٢- مناشدة ضمير المسلم ودينه ألا يأخذ إلا ما يستحقه لأن القضاء لشخص بما ليس له، عاقبه عند الله أليمة.

٣- ينبغي على الخصوم ألا يفتعلوا الحجج والأدلة المخالفة للحقيقة، كي لا يدخلوا الخطأ على القاضى.

٤- على القاضى أن يترى في الحكم وأن يدرس الوقائع جيداً قبل إصدار حكمه، وألا يتأثر بأقوال أحد الخصوم وحججه، وإنما عليه أن يكون رأيه من جماع ما يعرض أمامه من الطرفين وليس من طرف واحد.

كيفية اختيار القاضى:

يعرف قانون المرافعات المقارن طريقتين لاختيار القاضى، الطريقة الأولى هي طريقة الانتخاب، والطريقة الثانية هي طريقة التعيين:

١- طريقة الانتخاب

وهي طريقة متبعة في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا. وهي تطبق على الأقل في اختيار كبار القضاة، مثل قضاة المحكمة الدستورية والفيدرالية. وتشمل سائر القضاة في كثير من الدول. وأساس هذه الطريقة هو استقلال السلطة القضائية الكامل عن السلطة التنفيذية، وبالتالي لا يجوز لتلك الأخيرة أن تعين القضاة، وإلا عد ذلك من قبيل الافتئات من سلطة على سلطة أخرى. ولكن يعيب هذه الطريقة وجود احتمالات للتأثير على القضاة قد تصل إلى تحكّم الناخبين فيهم، فقد يستجيب القضاة لتدخلاتهم ليضمنوا إعادة انتخابهم، وذلك تأثير قوى في نزاهة القاضى.

٢- طريقة التعيين:

وهي الطريقة الأكثر اتباعاً في مختلف الدول. وتقوم على قيام السلطة التنفيذية

بتعيين القضاة. وحتى يقل تأثير هذه السلطة فى الاختيار، استقر العرف على أن تراعى معايير محددة فىمن يعين فى هذا المنصب.

• وتشترط القوانين عادة مجموعة من الشروط فىمن يعين قاضياً:

أولاً: شرط الجنسية

يجب أن يحمل القاضى جنسية الدولة التى يعين فيها، فلا يجوز تعيين الأجنبى فى هذه الوظيفة الهامة التى ترتبط بسيادة الدولة. وربما تثار بعض المشكلات فى حالة زواج الجنسية، والفصل فى ذلك يخضع لتقدير من يقوم بالتعيين، وإن كنا نفضل ألا يعين مزدوج الجنسية فى هذه الوظيفة لأن ولاءه لن يكون خالصاً لدولته، وإنما يتقسم الولاء بينها وبين دولة أخرى.

وقد ثارت هذه المشكلة فى مصر بالنسبة لنواب البرلمان فاستقر القضاء المصرى على إبعادهم من المجلس، ولأن السلطة القضائية هى إحدى سلطات الدولة فإن نفس المبدأ يجب أن يسود.

ثانياً: شرط الإقامة بالدولة:

وهو شرط رئيس فىمن يعين فى أية وظيفة، فالقاضى يجب أن يقيم فى دولته، لأن البعد عنها لفترات طويلة ينسبه القوانين والسوابق القضائية وكذلك العادات والتقاليد السائدة.

ثالثاً: شرط السن

يجب أن يبلغ القاضى سناً معينة حتى يكون ناضجاً وحتى يحكم على الأشياء. ولكن هناك بعض الدول التى تعانى من صغر سن القضاة، مثل مصر. ونحن نطالب بتعديل قانون السلطة القضائية ليشرط ألا يقل سن القاضى عن ٣٥ سنة، وألا يقل سن وكيل النائب العام عن ٣٠ سنة.

رابعاً، شرط الخبرة في أعمال قضائية:

يجب اشتراط قضاء مدة معينة لا تقل عن خمس سنوات في أعمال قضائية، مثل العمل في النيابة العامة أو في المحاماة، أو في التدريس في كليات الحقوق.

خامساً، شرط الكفاءة العلمية

يجب أن يكون القاضى حاصلاً على درجة الليسانس في الحقوق على الأقل، ويستحسن في الدول الإسلامية أن تكون درجته في الشريعة والقانون، ويجب أن يقضى مدة تدريب في المراكز القضائية المتخصصة، وهناك معاهد عديدة مثل معهد الدراسات القضائية في مصر وفي فرنسا.

سادساً، شروط تتصل بالسلامة الجسدية

يجب أن تكون الحواس الخمس للقاضى سليمة لكي يستطيع أن يلم بوقائع النزاعات التي تعرض أمامه، يرى ويسمع ويتكلم .. إلخ، وكذا يجب أن يكون جسده سليماً. وهذه الشروط يتحدث عنها الفقه الإسلامي بتفاصيل واسعة، وذلك حتى يكون القاضى أهلاً للفصل في النزاعات المعروضة.

ولكن ربما لا يتفق الفقه الإسلامي مع القوانين الحديثة في مسألة الجنسية، فالفقه الإسلامي لا يعتبر المسلم، مهما كانت جنسيته، أجنبياً في أمة دولة إسلامية، لأن الإسلام دين وجنسية. لذا قد يكون محلاً للطعن، استبعاد تولى القضاء مسلم من غير جنسية الدولة .

ويهتم الفقه في باب السياسة الشرعية بشروط أخرى يجب أن تتوافر في القاضى حتى يكون نزيهاً، منها: أن يكون ورعاً في دينه، عالماً بأحكام الكتاب والسنة، بالغاً مرتبة الاجتهاد. فالقاضى يطبق القواعد والقوانين الشرعية، وقد يحتاج الأمر إلى اجتهاد لبيان حكم مسألة ما، وما لم يكن فقيهاً ورعاً مجتهداً لما أمكنه ذلك. فتنطبق القاعدة كثيراً ما يحتاج إلى سد الثغرات التي قد توجد في القوانين. كما أن الأحكام الشرعية تحتاج إلى بذل جهد كبير في تطبيقها خاصة إذا كانت من قبيل القواعد الكلية.

كذلك يشترط الفقهاء في القاضي الإمام الكافي باللغة العربية حتى يستطيع أن يفهم ما يعرض أمامه. ويشترطون فيه أيضاً أن يكون معروف النسب فلا يكون ولد زنا ولا ولد لعان، وكذلك لا يكون محدوداً في أية جريمة مخلة بالشرف والأمانة.

ويجب أن يتوافر له حد مناسب من الكفاية المالية، كي لا يكون ضعيفاً أمام المغريات التي تقابله، ويلتزم ولي الأمر بأن يوفر له كل ما يحتاج إليه ليعيش حياة لائقة: من اتخاذ منزل مناسب، ووسيلة انتقال مريحة، واستطاعة الملابس والمأكل وسد كافة الاحتياجات التي تتفق مع أهمية الوظيفة التي يشغلها.

• المرأة والقضاء

من المسائل المثارة في كثير من الدول العربية والإسلامية، قضية مدى جواز تولي المرأة للقضاء. وهل يشترط في القاضي الذكورة؟

إن في القوانين الحديثة نصوص تسوي بين المرأة والرجل في سائر منظومة الحقوق والواجبات، وفقاً لمبدأ المساواة أمام القانون، وبالتالي لا يوجد سند يمنع المرأة في التشريعات الحديثة من تولي القضاء. ومع ذلك عندما عرض على قضاء مجلس الدولة المصري هذه المسألة، في إطار طعن قدمته إحدى السيدات^(١)، ركز على مبدأ المساواة، ولكنه قيده بحق السلطة التنفيذية في تقدير من يصلح لتولي وظيفة القضاء على ضوء ظروف الزمان والمكان ودرجة التطور التي يمر بها المجتمع، ومن ثم فقد رفض إلغاء قرار عدم تعيينها في الوظيفة القضائية. وإزاء استمرار مطالبات المرأة بالمساواة وضرورة تعيينها بالقضاء بعد أن تولت منصبى السفارة والوزارة، ومختلف المناصب المتصلة بالولايات العامة، فقد تم تعيين أول امرأة قاضية في المحكمة

(١) هي الأستاذة الدكتورة عائشة راتب أستاذة القانون الدولي بجامعة القاهرة. وقد شغلت وظيفتي سفيرة لجمهورية مصر العربية، ووزيرة للشؤون الاجتماعية.

الدستورية العليا، وإن لم يتم تعيينها فى القضاء العادى^(١). ونخلص من ذلك إلى أن تعيين المرأة فى القضاء المصرى أمر لا شك فى حدوثة وفقاً لمتطلبات الظروف وتطور المجتمع الذى لا يقبل حتى الآن، ولا اعتبارات الملائمة، تولى المرأة لمنصب القضاء. وهناك دول عربية لازالت تقف ضد تولى المرأة القضاء على رأسها المملكة العربية السعودية، ودول أخرى مثل تونس والمغرب عينت المرأة قاضية.

أما الفقه الإسلامى ففيه خلاف بين الفقهاء، بين المجيز مطلقاً والمانع مطلقاً ومن توسط فأجاز تولية المرأة فى القضايا المتعلقة بالمسائل التى تقبل فيها شهادتها، دون غيرها.

• حجج المجيزين

يستند المجيزون إلى أنه لم يأت نص فى نصوص القرآن والسنة يمنع المرأة من تولى القضاء، والأصل فى الأشياء الإباحة، كما أن المرأة يمكن أن تقوم بكافة الأعمال التى يقوم بها الرجل بنفس الكفاءة.

وإذا كانت أنظمة الدول المعاصرة تميز عمل المرأة بالمحاماة، فلماذا لا تعمل المرأة قاضية، والمحاماة كما هو معروف قضاء واقف؟

ويتجه هذا الفريق إلى القول بأن المرأة أثبتت جدارتها فى وظائف تتصل بالولايات العامة، وهى أصعب وأهم من منصب القاضى.

• أدلة القائلين بالمنع المطلق

يتجه هؤلاء إلى القول بأن المرأة تختلف بيولوجياً وفكرياً عن الرجل، حيث تميل بطبيعتها إلى تحكيم عواطفها وربما تتأثر أو تتفعل فتتحاز إلى طرف بشكل شخصى، مما يؤثر على سير العدالة.

(١) شجع بعض القضاة وكبار المنشارين فى مصر على إحداث هذا التطور، وعلى رأسهم المحرم أحمد فتحى نجيب، رئيس المحكمة الدستورية العليا سابقاً، واستجاب وزير العدل السابق السيد فاروق سيف النصر لضغوط مارستها السيدات وعلى رأسهم حرم رئيس الجمهورية السيدة سوزان مبارك. ويلاحظ أن المرأة عينت فى وظائف النيابة الإدارية ووصلت فيها إلى رئاسة هذه الهيئة. وكذلك بدأت إدارة قضايا الدولة تعيين سيدات كمحامين بها. ولكن القضاء العادى ومجلس الدولة يقفان حتى الآن ضد تعيين السيدات فيهما.

وتتطلب مهنة القاضية أحياناً معايير وانتقالات لا تقدر عليها المرأة بحكم طبيعتها، والشريعة الإسلامية لم تحجز شهادة المرأة بمفردها - إلا استثناء، كما في المسائل التي لا يشهد بها إلا النساء - وإنما أجازت شهادة المرأتين مع الرجل، مما يدل على نقص ولايتها في الشهادة، فما بالك والقضاء أشد خطورة من الشهادة.

وفضلاً عن ذلك فإن القضاء ولاية عامة لها خطورتها. "فعن أبي بكر، قَالَ: لَمَّا بَلَغَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّ أَهْلَ فَارِسَ قَدْ مَلَكَوْا عَلَيْهِمْ بِنْتَ كِسْرَى، قَالَ: لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ" (١). وغير ذلك من الأحاديث التي تشير إلى عدم صلاحية المرأة لتولى القضاء، "وعن أبي سعيد الخدري قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ، ﷺ، فِي أَضْحَى أَوْ فَطَرَ إِلَى الْمُصَلَّى فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ فَيَأْتِي أُرَيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ. فَقُلْنَ: وَبِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: تُكْشَرْنَ اللَّعْنَ وَتُكْفَرْنَ الْعَشِيرَ، مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَذْهَبَ لَلْبِ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ. قُلْنَ: وَمَا نُقْصَانُ دِينِنَا وَعَقْلِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ؟ قُلْنَ بَلَى. قَالَ: فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانِ عَقْلِهَا. أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ؟ قُلْنَ بَلَى. قَالَ: فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانِ دِينِهَا" (٢).

وإذا دققنا النظر نستطيع أن نستنبط أدلة الأخرى، وهي:

أنه عندما تنقلد المرأة ولاية عامة، فإن عملها يرتبط بالرجال والنساء على السواء، والولاية العامة أهم من القوامة والقوامة في الإسلام منوطة بالرجل ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ [النساء: ٣٤]، فتقليدها ولاية عامة يدخل بمبدأ عام في الشريعة الإسلامية، وهو قوامة الرجل على المرأة.

(١) البخاري، المغازي ٤٠٧٣. النسائي، آداب القضاة ٥٢٩٣. الترمذي، الفتن ٢١٨٨.

(٢) البخاري، الحيض ٢٩٣. مسلم، الإيمان ١١٤. الترمذي، الإيمان ٢٥٣٨.

إن المرأة يعترها الضعف والقصور نتيجة لبنيتها البيولوجية، وما فطرت عليه من ضعف ونقص طبيعي عن الرجل يظهر عندما يأتيها الطمث، وكذلك عندما تصير آيسة منه.

إن ظروف العمل في القضاء لا تجعل المرأة تحتمله، فأحيانا يحتاج الأمر إلى خروجها ليلا ومباشرة الطرق الوعرة والأماكن الخطرة، فماذا تعمل بأولادها، وإذا اقتضت ظروف العمل القضائي سفرها، هل ستخرج معها محرماها، أم ماذا؟

• الاتجاه الوسط:

هو اتجاه وسط أجاز أن تتقضى المرأة في المسائل التي تقبل فيها شهاداتها، وهو رأى فى تصورى مرجوح وأدلتة ضعيفة.

والواقع إننى مع الاتجاه الذى يمنع المرأة من تولى وظيفة القضاء، بل من تولى أية ولايات عامة، وفى تصورى أنه طالما أن هناك رجال فهم أولى بذلك، لأن المرأة مكانها الطبيعى هو البيت وتربية الأطفال والأشرف على قيام الأسرة على أسس سليمة وأى أعمال تؤدى خارج المنزل تكون على حساب هذه الوظيفة، وتعانى المرأة، بل وتعانى الأسرة كلها من آثار عمل المرأة. وأحسب أن عمل المرأة فى الغرب هو الذى أثر بشدة على تماسك الأسرة.

إننا يجب أن نقاوم هذه التوجهات الغربية، مثل التوجه الأمريكى الحالى الذى يصور وضع المرأة والتعليم والديمقراطية على أنها عيوب يجب التخلص منها فى الدول الإسلامية. لقد عانى الغرب كثيرا من جراء ذلك، ولا نريد أن ننقل مآسيه وأزماته إلى بلادنا، وكفانا ما نلتاه منهم بسبب تقليدهم والسير فى ركابهم.

إن عمل المرأة تحكمه الضرورة - فى تقديري - ضرورة كسب العيش إذا لم يكن هناك عائل أو كان العائل معسرا. أما إذا كان هناك عائل موسر، وكانت المرأة لا تحتاج إلى العمل، فالآية الكريمة تحسم الموقف ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ

الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب: ٣٤]. هذا ما يحكم عمل المرأة بشكل عام، فما بالناس يعمل مهم كالقضاء لا يقدر عليه إلا أكبر الرجال عقلاً وأوفرهم حكمة وأكثرهم علماً وفضلاً.

وهناك مجموعة من الشروط التي توسع فيها الفقهاء وكلها تتصل بأهلية القاضى لثبوت الحقوق، له أو عليه، وأهلية التصرف^(١).

إن الشروط التي يتطلبها فقهاء الشريعة فى القاضى تزيد كثيراً عما تتطلبه القوانين الحديثة، خاصة شرط الكفاءة العلمية، فيكتفى فى القوانين بالتخصص القانونى، ويختار القاضى من أفضل خريجي كليات الحقوق والشريعة والقانون. ولقد بدأ الاهتمام حديثاً بالمستوى الاجتماعى اللائق، ولا يقاس ذلك بضرورة بلوغ القاضى درجة الاجتهاد، وقدرته المالية المعقولة وسلامة نسبه، تلك الشروط التي يتطلبها الفقه الإسلامى .

المبحث الثانى: استقلال القضاء

لاشك أن استقلال القضاء هو أهم العوامل التي تكفل نزاهة القاضى. ويعنى هذا المبدأ أن يصدر القاضى حكمه دون أية ضغوط تؤثر عليه، وألا يكون هناك رقيب عليه وهو ينظر فى القضايا إلا ضميره.

ولكى يتحقق هذا المبدأ، يجب أن يقره دستور الدولة، ونجد نصوصاً متواترة عليه فى معظم الدساتير، وكذلك يجب حرص القوانين على صيانه بمختلف الطرق.

والواقع أن هذا الاستقلال، استقلال السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، إدارياً ومالياً، قد رسخ فى الدساتير والقوانين والأعراف الحديثة. ويكمله استقلال القاضى عن سلطة الرأى العام المتمثلة فى وسائل الإعلام وعلى رأسها الصحافة.

(١) راجع أدب القاضى، للماوردى. وأبواب القضاء فى كتب الفقه عامة.

إنه لا ينبغي أن يجادل أحد في كون القضاء هو ركن من أركان الدولة، إذا انهارت انهارت معه هذه الأخيرة بالتبعية. فالقضاء هو الساهر على فرض احترام القانون من طرف الجميع ودون تمييز بين الأشخاص سواء من حيث العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسى أو غيره من الآراء، أو المنشأ الوطنى والاجتماعى أو الاصل العرقى أو الملكية أو المولد أو الحالة الاقتصادية، أو أى وضع آخر. والقضاء هو حامى الأفراد والجماعات من التعسف والشطط والظلم، وهو الذى يحد من التجاوزات ويوفر ما يراه الجميع عدلاً، وهو الذى يوفر المناخ السليم للنمو الاقتصادى والحافز على تشجيع الاستثمار.. إلخ. وأن المساواة أمام القانون وافترض البراءة والحق فى محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مستقلة ونزيهة، هى من المبادئ التى لا مناص منها لتعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويتبوأ القضاء منزلة كبيرة فى الدولة نظراً لما يقوم به من وظيفة من شأنها بث الأمن ومحاربة القوضى فى المجتمع، إلا أن القضاء لا يمكنه أن يحقق المكانة الجديرة به إن هو لم يحظ بثقة المواطنين عامة وبثقة المتقاضين خاصة وإن ثقة هؤلاء وأولئك لن تتحقق إلا من خلال برهنة القضاة أنفسهم على تجردهم ونزاهتهم واستقلالهم عن أى تدخل أو تأثير خارجى.

أولاً: استقلال القضاء عن السلطة التشريعية

وهو مبدأ مهم حتى لا يقوم نواب الشعب المكلفين بمهام التشريع بالتدخل فى أعمال القضاة إرضاءً لمصالح لهم أو للناخبين. والواقع أن سلطة التشريع لا ينبغي أن تنساق وراء السلطة التنفيذية فى ابتداع أنواع من الأنظمة وإنشاء محاكم تعيق تحقيق العدالة لمصلحة سلطات الحكم. وقد مرت بلادنا بمراحل وجدت فيها محاكم استثنائية قررتها القوانين بل والدساتير لحماية السلطة التنفيذية أو هؤلاء المجموعات من الأشخاص الذين مكنتهم الظروف من الوصول إلى الحكم. وبالتالي تلاعبوا بسلطات الدولة التشريعية والتنفيذية. وتمثل المحاكم الاستثنائية ذروة التعدى على السلطة القضائية إذ تقرر القوانين إمكان إنشاء محاكم استثنائية أو عسكرية تحاكم المدانين فى

جرائم معينة هي جرائم الإخلال بالأمن الداخلى أو الخارجى للدولة، والمقصود بهذا الأمن هو أمن نظام الحكم. وهذه المحاكم لاتزال موجودة فى كثير من بلادنا العربية، للأسف الشديد حيث تشكل المحاكم بقرار من رئيس الجمهورية، ولا تستأنف أحكامها، وتحاكم عن جرائم أمن الدولة ويصدق رئيس الجمهورية على أحكامها.

وأنا أعتقد أن هذه القوانين باطلة لأنها تخالف المبادئ الدستورية العامة التى تفصل بين السلطات ولا تجعل للسلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية حق التدخل فى شؤون السلطة القضائية.

كذلك من صور الإخلال بهذه المبادئ ما تقرره بعض القوانين من منع القضاء من التعرض لأى طعن فيها، وهى سلسلة طويلة من القوانين التى صدرت فى بعض البلاد ومنها مصر، والتى يطلق عليها مصطلح القوانين المقيدة للحريات.

إن حق التقاضى من الحقوق الدستورية المقدسة التى يجب أن تسود الدولة الحديثة وقد نصت على ذلك الوثائق المتعلقة بحقوق الإنسان من ذلك ما نصت عليه المادة الثامنة من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والتى ذكرت أن لكل شخص الحق فى أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه من أى اعتداء على الحقوق التى يمنحها له القانون .

ونصت كذلك على أنه من حق كل إنسان أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً وعلنياً. وحددت الاتفاقية الخاصة بالعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية الذى أقرته الأمم المتحدة عام ١٩٦٦م هذه المحكمة بأنها " محكمة خاصة مختصة ومستقلة وحيادية " وقرر أيضاً حق المواطن فى اللجوء إلى قاضيه الطبيعى، وحظرت على الدولة. أن تحيل المواطن إلى غير قاضيه الطبيعى. وهذه الوثائق صدقت عليها معظم الدول العربية والإسلامية، وبالتالي لا يجوز للسلطة التشريعية أن تتجاوز أحكامها بأى حال وكل قانون يصدر مخالفاً لهذه الأحكام، يعد غير دستورى، بل يحمل الدولة تبعة المسؤولية الدولية.

إن السلطة التشريعية يجب أن تسهر على وضع القوانين العامة المجردة دون نظر إلى حالة معينة ولا إلى شخص بذاته، والنظام الديمقراطي يقتضى فصل هذه السلطة التى تسن القوانين عن السلطة القضائية التى تطبق القوانين. واستقلال القضاء، كسلطة أو كوظيفة، عن السلطة التشريعية تبرره حماية المتقاضين أنفسهم إذ لا يتصور فى العصر الحديث أن يقوم القاضى الذى يفصل فى المنازعات على سن قوانين تسير ميوله ونزواته حسب نوع القضايا أو حسب نوع المتقاضين.

كما أن استقلال القضاء يقتضى أن يمنع على السلطة التشريعية أن تفصل فى منازعة تدخل فى اختصاص القضاء أو أن تنزع عن الجهات القضائية جزء من اختصاصاتها لتمنحها لجهات غير قضائية لتتظر فيها بصورة مستقلة.

كما يتعين على السلطة التشريعية تفادى إنشاء أى نوع من القضاء الاستثنائى لتتحرر السلطة التنفيذية من سلطة القضاء واستقلاله. فالقضاء الاستثنائى يرتبط ويتأثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالسلطة التنفيذية التى تجرد فيه مجالاً خصباً لتنفيذ سياستها. وهذا الارتباط يبطل استقلال القضاء الذى يشكل الدعامة الأساسية لإقرار العدل. ويشكل القضاء الاستثنائى خطراً على مهنة المحاماة، إذ يقتصر دور المحامى على أداء شكلى أو إلى مساجلات فى غير صالح الموكلين الشئ الذى يحول المحاماة من رسالة للدفاع عن المتهم إلى الدفاع عن ذات المحامى أمام إهدار كرامته وتهميش دوره، إذ تأتى الأحكام جاهزة من السلطة التنفيذية، ويقتصر دور القضاة على النطق بها.

ويمكن القول بأن الجميع يشارك فى مسرحية سخيفة لا تمت للعدالة ولا استقلال القضاء بصلة وخير دليل على هذا القول ما كان يجرى أمام محاكم الثورة ومحكمة الشعب فى مصر، وأمام المحاكم العسكرية التى تشكل بين الحين والآخر لمحاكمة معارضى الحكم. ومن جهة أخرى فإنه لا يجوز للسلطة التشريعية عند استعمالها حق ترتيب الجهات القضائية وتحديد اختصاصاتها أن تسلب حق التقاضى من شخص أو أشخاص معينين. كما لا يجوز لها إلغاء الأحكام القضائية أو تعطيل أو وقف

تنفيذها. وإذا كان لا يحق للقضاة التدخل في العمل التشريعي بصفة عامة إلا أنه بإمكانهم تفسير القوانين بخصوص الحالات المعروضة عليهم ومن حق المحاكم الدستورية العليا التي تعرفها بعض الأنظمة - كمصر - إلغاء التشريعات التي تصدر بالمخالفة للدستور.

ثانياً: استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية

لا يجادل أحد في أن السلطة التشريعية لا تشكل خطراً حقيقياً على القضاء، إلا إذا وجهت من قبل السلطة التنفيذية إلى إصدار قوانين تستهدف استقلال القضاء. ولكن الخطر الحقيقي والمباشر هو الذي يأتي من السلطة التنفيذية التي تمارس الحكم الفعلي في الدولة، وتجمع بين أيديها كل القوى المادية. فبعض رجال السلطة التنفيذية يستغلون قوتهم ونفوذهم للتسلط على القضاة في المنازعات التي تكون السلطة التنفيذية طرفاً فيها. بل هناك أمثلة كثيرة ترىنا أن السلطة التنفيذية تعنتت في تنفيذ أحكام السلطة القضائية مما يفقدها المصدقية المرجوة. على أن استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية لا يقتضى من هذه الأخيرة عدم التدخل في أعمال القضاء فحسب، ولكن يقتضى منها كذلك السهر على توفير جميع الموارد والوسائل والإمكانيات التي تكفل للقضاء القيام بمهامه على خير وجه، وحمايته من احتمالات التأثير عليه أو التدخل في شؤنه.

ومن الملاحظ أن السلطة التنفيذية في كثير من البلاد تستهين بعمل القضاة، ولا تعيره الأهمية التي ينبغى أن يحظى بها. لأنه لا مكانة لمجتمع بدون قضاء عادل، ولا مكانة لاستقرار بدون قضاء راسخ ولا مكانة لاقتصاد بدون قضاء واع، ويمكن قول نفس الشيء عن رجال السياسة. والواقع أن القضاء جزء لا يستهان به من البنية التحتية الضرورية لكل مجتمع متحضر. ويكافح القضاء المصرى في هذه الآونة لتحقيق هدفين يكفلان التخلص من هيمنة السلطة التنفيذية عليه، الأول هو ألا تتحكم هذه السلطة في ميزانية القضاء وأن تكون موازنة وزارة العدل بيد القضاة أنفسهم. والأمر

الثاني أن تكون سلطة الإشراف على القضاة تابعة للمجلس الأعلى للقضاء وليس لوزير العدل باعتباره ينتمي للسلطة التنفيذية.

والملاحظ كذلك هو ما يواجهه القاضى يوميا من الملفات المتراكمة التى يتعين عليه دراستها والبث فيها وتحرير الأحكام بشأنها. فبغض النظر عن قلة الوسائل التى يتوفر عليها القاضى للبحث والدراسة، فإن العدد الهائل من النوازل التى تطرح عليه لا يسمح له بإصدار أحكام على المستوى المطلوب منه. ثم إن العدد المهول من الملفات المعروضة فى الجلسات لا تعطى للمحكمة ولا للمحامين فرصة القيام بدورهم فى ظروف مريحة تسمح للقضاة باستقصاء الحقيقة. ويمكن القول بأن عدد القضاة فى مصر لم يعد يتناسب مع الكم الكبير من القضايا المنظورة أمام المحكمة.

إن حسن القضاء رهين بالترتيب وعدم التسرع فى تجهيز الملفات وإصدار أحكام بشأنها، خصوصا تلك التى تتعلق بحرية الأشخاص. ويمكن للمراقب أن يلاحظ عن قرب المهازل التى تقع سواء على مستوى التحقيق أو على مستوى محاكم الجنح، نظرا للضغط الذى تمر فيه المحاكمات، وعدم توفرها على الوقت الكافى لسماع مرافعات المحامين للقيام بمهامهم مع هذا العدد الكبير من القضايا المنظورة فى كل جلسة. ومن جهة أخرى، ودائما فى إطار استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية، يجب على تلك الأخيرة عدم التدخل فى الشؤون القضائية بحسب مسائل هى فى الأصل من اختصاص المحاكم.

ويجب الإلحاح على ضرورة أن تعمل السلطة التنفيذية على احترام أحكام وقرارات المحاكم والحرص على تنفيذها - ولو بالقوة إن اقتضى الأمر ذلك - إذ لا معنى لبناء المحاكم وتجهيزها وتكوين القضاة وتجنيد عدد هائل من العاملين فى المحيط القضائى، إذا كانت الأحكام ستبقى حبرا على ورق بدون تنفيذ. وعلى الإدارة نفسها أن تعطى المثال على تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة ضدها من قبل المحاكم الإدارية أو غيرها، إذ لا يعقل أن تبقى الأحكام بدون تنفيذ حيث إنه " لا ينفع تكلم بحق لا

نفاذ له^١ كما يقول عمر بن الخطاب في رسالته الشهيرة^(١)، وكما يمنع على السلطة التنفيذية التدخل في القضاء، فإنه يمنع هذا الأخير عن التدخل في شؤون السلطة التنفيذية أو عرقلة أعمالها أو إلغاء قراراتها. إلا أنه يبقى دائما أن القضاء الإداري يتمتع بحق مراقبة شرعية الأعمال الإدارية وحق إلغاء القرارات المتسمة بتجاوز السلطة أو بالشطط في استعمال السلطة. وللقضاء الإداري سلطة الحكم على الإدارة بتعويض المصابين عن الأضرار التي لحقتهم، حسب القواعد المعمول بها في قضاء المحاكم الإدارية ومجلس الدولة في البلاد المتقدمة.

ثالثاً: استقلال القضاء عن ضغوط الإعلام والرأى العام

تعتبر وسائل الإعلام المرآة الحقيقية التي تعكس وضعية المجتمع من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ولا أحد ينكر الدور المهم الذي يلعبه الإعلام، المرئى أو المسموع أو المكتوب، في تكوين الرأى العام وبتث الوعى وتدعيم الثقافة وتكريس الحياة الديمقراطية، وفضح التجاوزات وغرس روح المواطنة ونقل الرأى والرأى الآخر، وإعلام الناس بالأخبار والحوادث ..

ويجدر بنا، أمام جسامه مسؤولية الصحفيين فى التصدى لخرق الحقوق، أن نقر بأن كثيرا منهم قد أدوا واجبههم ودفَعوا الثمن غالبا نظرا لما تعرضوا له من مضايقات وعمليات اختطاف واغتيالات واعتقالات ومحاكمات، حيث أصبح الإعلام بمثابة السلطة الرابعة كما يقرر الدستور المصرى لما له من تأثير مباشر على الجماهير.

وللإعلام دور خطير كذلك فى تشكيل عقلية المواطنين وفى إعطاء الأخبار أهميتها أو تهميشها أو تبيح أهدافها، وإذا كان الكل قد نادى ومنذ فجر الاستقلال بإلغاء الرقابة الرسمية على وسائل الإعلام، فإن على رجل الإعلام أن يخضع للرقابة الذاتية لكى لا يزرع البلبلة داخل المجتمع أو يؤثر سلبا على القضاء. فالإعلام بإمكانه

(١) السيوطى، كنز العمال، ترتيب المتقى الهنذى، ج٥ آداب القضاء، حديث رقم ١٤٤٤٢ .

أن يكون حاجزا ضد إقبار بعض الملفات ليؤدي دورا إيجابيا في تعزيز المساءلة والمحاسبة. وكذلك بإمكان الإعلام أن يؤثر على القضاء بعناوين ومضامين مقالات وتصريحات وصور تعبر عن انفعال وحماس الرأي العام، كما أن وسائل الإعلام تكون أحيانا وسيلة في يد السلطة السياسية أو الاقتصادية نستعملها للتأثير على القضاء لمعاينة أعدائها والتستر على أصدقائها. ولا يقتصر الأمر هنا على ما يعرف بالإعلام الحر أو الحزبي أو الاقتصادي، بل يشمل كذلك وسائل الإعلام الرسمية.

فالإعلام على عكس ما كان عليه بالأمس أصبح اليوم كالغذاء فيه الملوث الذي يسمم الأفكار ويلوث الدماغ ويتلاعب بنا ويفسدنا ويحاول أن يزرع فينا أفكارا ليست بأفكارنا، لذا قيل إننا في عصر الأكاذيب فلم يحدث أن سمع الناس مثل ما يسمعون الآن من كذب. ولن أدخل في الجزئيات المتعلقة بحتمية تنقية البيئة الإعلامية من السلبيات العالقة بها، ولكنني أركز على مطالبة القاضى بأن يكون شديد الحذر حتى لا يقع أسيرا للرأى العام ولبعض وسائل الإعلام أو للسلطة السياسية أو لسلطة المال. حيث إن هذه السلطات تميل دائما إلى التأثير عليه وإيحاء الأحكام إليه بطريقة غير مباشرة، لأنهم متسرعين عادة فى الكشف عن " أعداء الأمة " وإدانتهم، بحيث لا يبقى للقاضى إلا تضمين الرأى العام فى أحكامه. وبإمكان وسائل الإعلام أن تجعل من القاضى بطلا لبضعة أسابيع أو لبضعة شهور وهى بذلك تدفعه إلى ارتكاب الخطأ القضائى.

وبغض النظر عن النوايا وسوء الظنون، فإن حسن النية كثيرا ما يتسبب فى المشكلات، مثل السبق فى نشر أخبار قبل تعميق البحث بشأنها، مما يجعل المواطن فريسة للمولعين بالفضائح وينسى الجميع أن المتهم برىء إلى أن تثبت إدانته بحكم نهائى، وهكذا تستمر الضغوط من جميع الجهات على القضاء إلى أن يتم اعتقال المواطن ثم إدانته فى كثير من الأحوال! والأمثلة كثيرة ومتنوعة لأشخاص عانوا من

القضاء المتأثر بالإعلام والرأى العام، سواء على مستوى الضبط القضائى أو على مستوى النيابة العامة، أو على مستوى التحقيق أو على مستوى الحكم. وقد اعتقل الكثير منهم بإيعاز من الرأى العام أو بإيعاز من السلطة السياسية عبر وسائل الإعلام وقضوا شهوراً بالسجون على ذمة التحقيق، لىتم فيما بعد الإعلان عن براءتهم وإطلاق سراحهم، ولكن بعد أن تكون السلطة قد لقتهم درسا وهى متخفية وراء ستار الشرعية. كما قضى الكثير منهم شهوراً وأعواماً بالسجون لىتم إدانتهم فى الدرجة الأولى نظراً لضغط وسائل الإعلام، وكان لا بد من انتظار الدرجة الثانية من التقاضى بعدما يكون اهتمام الرأى العام ووسائل الإعلام بالقضية قد خمد نظراً للانشغال بـ"فضائح" أخرى. وربما يتم إنصاف من رمى ظلماً فى السجون وشوهت سمعته وسمعة أسرته وعائلته، وما ينتج عن هذا التشويه من عواقب على نفسيته وعلى سمعته وسمعة أسرته وعلى عمله، ولكن ذلك الإنصاف يأتى عادة بعد زمان طويل.

والغريب فى الأمر أن وسائل الإعلام التى كانت نشطة فى إدانة المتهم لا تنشط بنفس الحماس لنشر براءته إذا ما صدر بها حكم قضائى. ولا يوجد فى أنظمتنا القضائية فى دولنا التى تسمح فى مبادئ الإسلام ما يعوض هؤلاء الأشخاص تعويضات كافية عن الأضرار والفضائح التى عانوا منها.

المبحث الثالث: آداب القاضى

نظراً لخطورة منصب القضاء وحساسيته، فإن الشرائع والقوانين تقيد سلوك القاضى وتصرفاته فى الحياة العامة بالعديد من القيود التى تكفل هيبة القضاء فى نفوس الناس. ورغم الاجتهادات التى قام بها الفقهاء فى استنباط قواعد السلوك هذه، إلا إننا يمكن أن نقرر أنها لا تقبل الحصر. فالقاضى مقيد بقاعدة عامة هى أن يكون مميزاً فى تصرفاته رزيناً ووقوراً بما يكفل احترام الناس له ولمهنة القضاء. فىجب عليه فى كل الأوقات أن يكون عادلاً ونزيهاً وعظيماً ووقوراً، وأن يلتزم فى سلوكه بكل ما

بتطلب همته ويحفظ كرامته ويصون شخصه، وأن يتعد عن كل ما يشينه أو يحط من شأنه أو يشكك في عمله وأمانته ونزاهته.

ومن الآداب التي استنبطها الفقهاء نورد ما يلي على سبيل المثال:

١- أن يجلس في موضع يصل إليه القوى والضعيف، لذا تشترط النظم القانونية دوماً إقامة القاضي في البلد الذي يقضى فيه.

٢- أن يشاور أهل العلم ويأخذ بقولهم، وذلك حتى تكون الأحكام أقرب إلى الحق وأبعد عن التهمة. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨]. وقد عمدت بعض النظم الوضعية إلى تشكيل المحاكم من أكثر من قاضى حتى ينتج عن مداولتهم الحكم العادل. (١)

٣- ألا يقضى القاضى وهو غضبان ولا جائع ولا عطشان: " كَتَبَ أَبُو بَكْرَةَ إِلَى ابْنِهِ، وَكَانَ بِسَجِسْتَانَ، بَأَنَّ لَا تَقْضِي بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضْبَانٌ، فَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: لَا يَقْضِيَنَّ حَكَمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ " (٢). وعن أبى سعيد الخدرى، قال: قال رسول الله ﷺ: " لا يقضى القاضى بين اثنين إلا وهو شعبان ريان " (٣). وذلك لأن العقل يتأثر في وزنه للأمور وتقديرها عند الغضب. أما الجوع والعطش فيؤثران في قدرة القاضى ومشايرته على سماع الخصوم.

٤- ألا يقبل القاضى هدية إلا من الأقربين الذين لا يهادونه لأجل القضاء، وذلك لأن الهدية في غير هذا الموضع تكون مدخلاً للتأثير على عدالة القاضى، فهي رشوة

(١) كان المرحوم المستشار محمد عوض المر، رئيس المحكمة الدستورية العليا، يستشير العلماء والأساتذة في المبادئ التى يريد تقريرها فيما يصدره من الأحكام. ويقوم العديد من القضاة الأفاضل بتلك المشاورات دون ذكر أسماء الخصوم حفاظاً على مبدأ السرية.

(٢) البخارى، الأحكام ٦٦٢٥. مسلم، الأفضية ٣٢٤١. الترمذى، الأحكام عن رسول الله ١٢٥٤.

(٣) السيوطى، كنز العمال، ترتيب المتقى الهندى، ج ٦، الإكمال من الآداب والأحكام، حديث رقم ١٥٠٤٠.

في حقيقتها وليست هدية. وقد روى أبو حميد الساعدي: « أن النبي ﷺ، استعمل عاملاً على الصدقة فجاءه العامل حين فرغ من عمله، فقال: يا رسول الله هذا الذي لكم وهذا أهدي لي. فقال النبي ﷺ: فهلاً قعدت في بيت أبيك وأمك فنظرت أيهدي لك أم لا؟ ثم قام النبي ﷺ، عشيبة بعد الصلاة على المنبر، فتشهد فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله، ثم قال: أما بعد فما بال العامل تستعمله فيأتينا فيقول هذا من عملكم وهذا أهدي لي فهلاً قعدت في بيت أبيه وأمه فينظر أيهدي له أم لا^(١).

٥- عدم إفشاء الأسرار التي يحصل عليها أثناء مزاولته مهنته، فالله -تعالى- أمر بالستر بين الناس، ومن باب أولى أن يقع هذا الأمر على عاتق القاضي حتى يأمن الناس على أسرارهم ويأتوا إلى القضاء مطمئنين.

٦- وتوافر النصوص في قوانين السلطة القضائية في مختلف الدول على أنه لا يجوز للقاضي إفشاء الأسرار التي يقف عليها أو ما يكون قد وصل إليه بسبب مهنته من وقائع أو معلومات ما لم يكن ذلك بمناسبة المحاكمة المعلنة التي يجريها.

٧- لا يطلب من الناس الحوائج على سبيل الهبة أو العارية أو خلافه، فالعفة شرط مهم في آداب القاضي وصفاته، وطلب الحوائج من الناس يفتح على القاضي باب التأثير والرشوة والمحسوبية، ويودي بعدالة القاضي ونزاهته.

٨- ألا يقضى لقريب ولا يقضى على عدو. فإن قضى على قريب أو صديق جاز ذلك وجاز أيضاً قضاؤه لعدوه. هذا وقد اهتمت قوانين السلطة القضائية بهذا المبدأ حرصاً على نزاهة القضاء وسمعته بين الناس، فتواترت النصوص فيها على منع القاضي أن يقضى في نزاع يخصه أو له فيه مصلحة أو لأحد أقربائه - حتى الدرجة الرابعة - أو كان صداقاً طرفاً فيه.

(١) البخاري، الأحكام ٦٦٣٩. أبو داود، والإمارة والخراج والنفى ٢٥٥٧. الدارمي - واللفظ له - السير ٢٣٨٢.

- ٩- أن يزجر من تعدى من الخصمين على الآخر في مجلسه بشتم أو نحوه، لكي لا يطمع قوى في حيفه ولا يياس ضعيف من عدله.
- ١٠- أن يعاقب من آذاه من الخصمين أو شتمه أو انتقصه أو وصفه بالجور. والعقوبة في هذا الخصوص أفضل من العفو لأنها تحقق المصلحة العامة في تقوية ثقة الناس في القضاء وتعزيز هيئته.
- ١١- أن يتجنب مخالطة الناس إلا لحاجة، وأن يترك المزاح والضحك لما لذلك من أثر في رفع الكلفة والمباظة بين الناس وهو ما يؤثر على هية القضاء واحترامه وسمعته.
- ١٢- أن يتفقد أعوانه ويكفهم عن التناول على الناس، فالأعوان خطرهم كبير إذ يوحون للناس صراحة أو ضمناً أو يعتقد الناس خطأ بأنهم أهل حظوة وتأثير على القضاء، لذا وجب مراقبتهم حتى لا تمس تصرفاتهم قدسية القضاء واحترامه وهيئته.
- ١٣- والقاضى ممنوع من شراء الحق المتنازع عليه بين الناس، لكي لا يتأثر قضاؤه بالأمل في شراء الحق أو جعله عرضة للبيع.
- ١٤- يكره القاضى أن يتولى الشراء والبيع لنفسه أو لأهله، لكي لا يتشغل عن القضاء.
- ١٥- أن يكون القاضى فهماً عند الخصومة، فيجعل سمعه وفهمه وقلبه إلى الخصمين، ولا يكون ضجراً وقت القضاء وأن يسوى بين الخصمين في الجلوس والنظر والنطق والخلوة، فلا يتطلق بوجهه لأحدهما دون الآخر، ولا يومئ لأحدهما بشيء دون خصمه، ولا يرفع صوته على أحدهما، ولا يكلم أحدهما بلسان لا يفرضه للآخر. ذلك ما أوصى به عمر بن الخطاب أبا موسى الأشعري، رضى الله عنهما، في رسالته الشهيرة الثابتة في باب القضاء، وهو مستوحى من الحديث الآتى: " عن أم سلمة، رضى الله عنها، قالت: قال رسول الله، صلى الله

عليه وسلم: إذا ابتلى أحدكم فى القضاء بين المسلمين فلا يقضين وهو غضبان وليسوا بينهم بالنظر والمجلس والإشارة ولا يرفع صوته على أحد الخصمين فوق الآخر^(١).

والواقع أن الفقه الإسلامى قد تناول كثيراً آداب القاضى، واعتمد على كثير من الوصايا التى حددها الخلفاء، مثل دستور القضاء فى الإسلام الذى وضعه عمر بن الخطاب، وقول مشهور لخامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبد العزيز.

قال أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز: " ينبغى فى القاضى خمس خصال: علم بما يتعلق به، والحلم عند الخصومة، والزهد عند الطمع، والاحتمال للأئمة، والمشاورة لأهل العلم"^(٢).

ويجمع أحد الفقهاء الشروط الواجبة فى القاضى العادل بقوله: " هو المقدم فى بيته، المبرز فى عفته، الزكى فى دينه وأمانته، الموصوف فى ورعه ونزاهته، المشار إليه بالعلم والحجة، المجمع عليه فى الحلم والنهى، البعيد عن الأذناس، اللابس من التقى أجمل لباس، التقى الحبيب العالم بمصالح الدنيا، العارف بما يفسر سلامة العاقبة".

وهناك تفاصيل واسعة فى كتب الفقه الإسلامى حول هذا الموضوع، يمكن أن نجملها فيما يلى:

١- السلام عند دخول المجلس، فإذا انعقدت الجلسة فلا يسلم على أحد، ولا يجعل أحداً يسلم عليه.

٢- يجب أن يكون القاضى فى حالة معنوية جيدة عند جلوسه للقضاء، فلا يجب أن يقضى وهو غضبان أو قلق أو مريض أو جائع.

(١) المعجم الطبرانى الكبير، فى ذكر أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم: أم سلمة، عطاء بن يسار عن أم سلمة: ٣٨٧/٢٣.

(٢) شذرات الذهب فى أخبار من ذهب، لعبد الحى بن أحمد الدمشقى، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ١، ص ١٢٠.

- ٣- التسوية بين الخصوم، لأن القاضى إذا ميز أحد الخصمين على الآخر حصر لسانه وانكسر قلبه، وربما لم يتم بحجته فيؤدى ذلك إلى ظلمه.
 - ٤- نصح الخصوم ودعوتهم إلى الصلح. يقول عمر بن الخطاب، رضى الله عنه: " إن الصلح أثر للصدق وأقل للخيانة، وإن فصل القضاة يورث الضغائن ".
 - ٥- الاستجابة لطلب الإمهال.
 - ٦- عدم إطالة الخصومة.
 - ٧- الاستماع الجيد لحجج الخصوم، وبذل أقصى جهد للفهم وللوصول للحقيقة.
- وإذا كنا قد اعتمدنا على أقوال الفقهاء المسلمين فى بيان آداب القاضى، فإننا سنستشهد بوثيقة أمريكية فى نفس الموضوع لترى كيف سبق المسلمون غيرهم فى هذا الشأن.

مدونة قواعد سلوك القضاة في الولايات المتحدة الأمريكية

القاعدة ١: ينبغي أن يعمل المجتمع على تعزيز نزاهة القضاء واستقلاله.

إن وجود نظام قضائي مستقل وجدير بالاحترام لا غنى عنه للعدالة في مجتمعنا. وينبغي على القاضي أن يشترك في وضع معايير للسلوك رفيعة المستوى، وينبغي عليه أن يحافظ عليها وأن يعمل على إنفاذها، وينبغي عليه أن يتقيد شخصياً بتطبيق هذه المعايير بغية الحفاظ على نزاهة النظام القضائي واستقلاله. وينبغي أن تفسر أحكام هذه المدونة وتطبق على نحو يعزز من ذلك الهدف.

القاعدة ٢: ينبغي على القاضي أن يتجنب القيام بأي تصرف غير لائق أو يبدو أنه غير لائق في جميع ما يقوم به من نشاط.

أ - ينبغي أن يحترم القاضي القوانين وأن يمثل لها، وينبغي عليه أن يتصرف في جميع الأوقات على نحو يعزز من ثقة الجمهور في نزاهة القضاء وتجرده.

ب - ينبغي على القاضي ألا يسمح للعلاقات الأسرية أو الاجتماعية أو غيرها من العلاقات أن تؤثر على سلوكه أو قراره القضائي. وينبغي عليه ألا يسخر مركزه ومنصبه القضائي لتعزيز المصالح الخاصة للآخرين؛ كما ينبغي عليه ألا يقوم بأي شيء من شأنه أن يترك لدى أطراف أخرى انطباعاً بأنهم في مركز خاص يمكنهم من التأثير على القاضي أو يسمح لآخرين بنقل مثل هذا الانطباع. وينبغي على القاضي ألا يدلي بشهادته طوعاً بوصفه شاهد على سلوك شخص معين.

القاعدة ٣: ينبغي على القاضي تأدية مهام منصبه بتجرد وعناية.

لمهام القضية التي يقوم بها القاضي الأولوية على جميع أنشطته الأخرى. وينبغي أن يتقيد القاضي في أدائه لمهامه بالمعايير التالية التي ينص عليها القانون:

أ - مسؤوليات المقاضاة:

(١) ينبغى أن يكون القاضى أميناً، وأن يحافظ على الكفاءة المهنية فى القانون، وينبغى ألا تخضع قراراته للمصالح الحزبية أو لمطالب الجمهور أو لخوفه من انتقادات الآخرين له.

(٢) ينبغى أن يستمع القاضى إلى المسائل التى تحال إليه بعناية، وينبغى عليه أن يبت فيها، إلا إذا فقد أهليته للنظر فيها. وينبغى عليه أن يحافظ على النظام والأصول فى جميع الإجراءات.

(٣) ينبغى أن يتعامل القاضى بصبر ووقار مع المتقاضين وهيئة المحلفين والشهود والمحامين وغيرهم، ومع جميع من يتعامل معهم بصفة رسمية، كما ينبغى أن يكون سلوكه معهم مهذباً ويعبر عن الاحترام. وينبغى سلوك مماثل من الخاضعين لسلطته، بما فيهم المحامين، وذلك فى حدود ما يتفق مع أدوارهم فى الخصومة.

ب - المسؤوليات الإدارية:

(١) ينبغى أن يقوم القاضى بمسؤولياته الإدارية بعناية، وأن يحافظ على كفاءته المهنية فى إقامة العدل وتيسير أداء المسؤوليات الإدارية للقضاة ومسئولى المحكمة.

(٢) ينبغى أن يشترط القاضى على مسئولى المحكمة وموظفيها، وغيرهم من الخاضعين لتوجيهاته وسلطته، التقيد بنفس معايير الأمانة والعناية المطبقة عليه.

ج - فقدان الأهلية :

(١) تنتهى القاضى عن النظر فى أية دعوى قد تثار فيها الشكوك حول حياده، انطلاقاً من عوامل عقلانية.

وفيما يلى الحالات التى تقتضى تنحى القاضى، على سبيل المثال لا الحصر:

* حالة ما يكون القاضى متحاملاً ومتحيزاً ضد طرف ما، أو تكون لديه معرفة شخصية بوقائع استدلالية فى موضوع النزاع أو تتعلق بإجراءات الدعوى.

※ حالة ما يكون للقاضي مصلحة مادية في موضوع النزاع تعود عليه بصفته الشخصية أو كشخص مؤتمن، أو تعود على زوجته أو على أحد أبنائه القاصرين المقيمين في بيته، أو على أحد طرفي الدعوى، أو يكون له علم بأية مصلحة أخرى قد تؤثر تأثيراً واضحاً على نتيجة الدعوى.

القاعدة ٤: يجوز للقاضي أن يشارك في أنشطة غير قضائية، لتفسير القانون أو لتطوير النظام القضائي أو لإقامة العدل.

يجوز للقاضي أن يشارك في الأنشطة التالية المتعلقة بالقانون، شريطة قيامه بأداء مهامه القضائية على نحو سليم. ويجوز له المشاركة في تلك الأنشطة إذ لم تؤد مشاركته إلى إثارة شك معقول حول قدرته على البت بإنصاف وحياد في أي موضوع قد يعرض عليه:

(١) يجوز للقاضي أن يلقي كلمة تتعلق بالقانون والنظام القضائي وإقامة العدل، كما يجوز له أن يكتب ويحاضر ويدرس مواد تتعلق بالقانون والنظام القضائي وإقامة العدل، وأن يشارك في أنشطة ترتبط بتلك المجالات.

(٢) يجوز للقاضي أن يعمل عضواً أو مسؤولاً أو مديراً لإحدى المنظمات أو الجهات الحكومية العاملة على تطوير القانون والنظم القضائية وإقامة العدل. كما يجوز له أن يساعد هذه الجهات في تنظيم أنشطة تدبير وجمع الأموال اللازمة لتسييرها.

القاعدة ٥: ينبغي على القاضي تنظيم أنشطته غير القضائية بصورة تقلل من احتمالات تعارضها مع واجباته القضائية. (انتهت المدونة)

المبحث الرابع: عدم قابلية القاضي للعزل

لا شك أن من أهم العوامل التي تكفل نزاهة القاضي، هو عدم قابليته للعزل، ومقتضى هذه الضمانة أن يقوم القاضي بعمله في حيادة واستقلال ودون خشية من سلطة نخلمه من وظيفته أو تجعله تحت وطأة الخوف من قطع المكافآت والامتيازات

التي يعتمد عليها في معيشته. لذا نجد نصوصا متواترة في هذا المعنى في معظم دساتير الدول المعاصرة، ومنها دولنا العربية والإسلامية. ومن ذلك المادة ١٦٨ من الدستور المصري التي تنص على أن: "القضاة غير قابلين للعزل". ومعنى هذا أنه لا يجوز فصل القضاة، أو إلغاؤه قرار تعيينهم أو إصدار قرار بوقفهم عن العمل من جانب السلطة التنفيذية.

وتدل سوابق التاريخ على أهمية هذه الضمانة، ومع ذلك لم تمتنع السلطة التنفيذية في مصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر من فصل القضاة وإعادة تعيينهم أو الاعتداء المادي عليهم، ولكن لا مناص من وضع هذا المبدأ والتذكير به لمواجهة الحالات التي تسول فيها النفس الأمانة بالسوء لبعض الحكام النيل من السلطة القضائية.

لقد كان عزل القضاة وسيلة المستبد لإسكات كل صوت حر يتم التنكيل به، لكي لا يجد المواطن قاضيا يجروء على حمايته. فبغير ضمانه عدم جواز عزل القضاة لا يمكن لقاض أن يطبق ما يعتقد أنه العدل، ولا يمكن بالتالي للقانون أن يسود. ويشمل المبدأ جميع القضاة منذ تعيينهم، كما يشمل رجال النيابة العامة عدا معاوني النيابة.

ويلاحظ أن مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل لا يعني بقاء القاضي في وظيفته طوال حياته. فضلا عن إمكان عزله تأديبياً، فإن له سنا معيناً يحال فيه إلى المعاش، وكذلك إذا تبين عجزه لأسباب صحية عن القيام بوظيفته على وجه لائق، أو عدم صلاحيته لأسباب أخرى للاستمرار في ولاية القضاء. وأخيراً فإن للقاضي أن يستقيل من وظيفته في أي وقت شاء. وفي هذا الشأن وضع القانون المصري حكماً لمصلحة القاضي، فاستقالته تعتبر نافذة منذ تقديمها لوزير العدل وليس من تاريخ قبولها، ما دامت غير مقترنة بقيد أو معلقة على شرط. ومن ناحية أخرى، لا يترتب على استقالته سقوط حقه في المعاش أو المكافأة (مادة ٧٠ سلطة قضائية).

الأنظمة التي تحمى مبدأ عدم قابلية القاضى للعزل

للقضاة فى الدول الحديثة نظام قانونى خاص بهم يخضعون له، غير النظام العام للعاملين بالدولة. وقد وردت النصوص المتعلقة بهذا النظام فى مصر ضمن نصوص قانون السلطة القضائية. وبناء على ذلك يتمتع القضاة بضمانات متعددة تكفل نزاهتهم واستقلالهم وتجعل عدم قابليتهم للعزل مبدأ فعالاً، ومن ذلك:

١ - ترقية القضاة: إذا تركت ترقية القضاة فى يد الحكومة، فإن مبدأ عدم القابلية للعزل يفقد فاعليته. إذ تستطيع الحكومة أن تترك من لا ترضى من القضاة بدون ترقية، وأن ترقى من يوافق سلوكهم هواها، وفى ذلك إضرار بالقضاة ومساس باستقلالهم وحيدهم، وعندئذ يغدو القاضى الذى يعمل على إقامة العدل بين الناس مفتقده لنفسه، فينشغل بما وقع عليه من ظلم عن رفع الظلم عن الآخرين. لذلك نجد البعض قد اقترح عدم الأخذ بنظام الترقية بالنسبة للقضاة. فيعين القاضى بنفس المرتب الكبير والدرجة العالية التى تنتهى بها خدمته. ولكن يعيب مثل هذا النظام أن إلغاء الترقية يتنافى مع الأمل الطبيعى لدى كل نفس بشرية فى تحسين مركزها وتطويره، فبغير هذا الأمل يتراخى المرء فى عمله ويميل إلى كراهيته. ومن ناحية أخرى، فإن نظام الترقية فى سلم القضاء هو الوسيلة الأكثر ضماناً للتأكد من صلاحية شخص معين لتولى منصب قضائى أكثر تقدماً، وبالتالي أقوى مسئولية.

والمواقع أن العيب ليس فى نظام الترقية، إنما فى عدم وضع قواعد محددة لها. وفى تركها فى يد الحكومة. ولهذا أخذ القانون المصرى بترقية القضاة وفق نظام معين، إذ رتب القضاة فى وظائف متتابعة، تكون الترقية لإحداها من الوظيفة التى تسبقها مباشرة فى القضاء أو النيابة، وقرر أن تراعى بالنسبة لهذه الترقية عدة ضمانات أهمها:

(أ) تكون الترقية بقرار من رئيس الجمهورية وبشرط موافقة مجلس القضاء

الأعلى (مادة ٤٤ سلطة قضائية).

(ب) تكون الترقية وفق ضوابط معينة تتعلق بالأقدمية والكفاءة التي نصت عليها المادة ٤٩ سلطة قضائية.

(ج) عندما يعدد وزير العدل الحركة القضائية، ينبغي عليه - قبل عرض الحركة القضائية بثلاثين يوما على الأقل - أن يخطر من كان من القضاة قد حل دوره في الترقية ولم تشمله الحركة لسبب غير متصل بتقارير الكفاءة، وبيّن في الإخطار أسباب التخطي. ولهذا القاضي أن يتظلم من تخطيه.

٢- مرتبات القضاة : تحرص الدول المختلفة على منح القضاة مرتبات مجزية تكفل لهم حياة كريمة وتبعد بهم عن عوامل الإغراء ومحرّكاته. وفي مصر، يتمتع القضاة بكادر مالي متميز عن الكادر العام للموظفين.

٣- نقل القضاة : لا شك أن الحكومة تستطيع إذا ترك في يدها أمر نقل القاضي من محكمة إلى أخرى أن تبطش به بنقله إلى محكمة نائية، وتستطيع كذلك أن تعزز من يخدم مصالحها من القضاة بمنحه ميزة خاصة وهي إبقاؤه دائما في العاصمة. ولهذا حرص القانون المصري على أن يجعل أمر نقل القضاة ليس في يد الحكومة أو وزير العدل، بل في يد المجلس الأعلى للقضاء. ومن ناحية أخرى، لم يترك القانون مسألة نقل القضاة بغير ضوابط محددة، فقد قررت المادة ٥٢ سلطة قضائية أنه " لا يجوز نقل القضاة أو ندهم أو إعارتهم إلا في الأحوال وبالكيفية المبينة بهذا القانون " (انظر المواد ٥٣ وما بعدها من قانون السلطة القضائية) .

٤- تأديب القضاة : يتمتع القاضي باستقلاله كاملا في إبداء رأيه في الدعوى. وخطؤه في هذا قد يعرّض حكمه للإلغاء بطريق من طرق الطعن، ولكنه لا يعرّضه للمساءلة التأديبية. ولكن قد يصدر من القاضي من الأفعال ما يعرضه للمساءلة التأديبية. وهذه المساءلة ضرورية حتى يؤدي القاضي واجبه على أكمل وجه. ومن المستحيل القيام بحصر مسبق للوقائع التي يمكن أن تكون سببا للمسئولية التأديبية للقضاة، وهذا ما تقر به معظم الأنظمة القضائية المعاصرة.

الختام

لا شك أن نزاهة القاضى من المطالب الرئيسة والمسائل الجوهرية التي يجب أن تعنى بها أية دولة متحضرة، كما أن وثائق حقوق الإنسان وحرياته العامة، وأحكام الشريعة الإسلامية تحرص على وضع الأنظمة اللائقة والشروط المناسبة التي تكفل نزاهة القاضى. ويستفيض الفقهاء فى وضع الشروط والمتطلبات التي تتصل بأداب القاضى، وكلها تحرص على صون نزاهته وتحقيق كفاءته.

وتحرص تشريعات مختلف الدول المعاصرة على وضع الشروط الكفيلة بتحقيق نزاهة القاضى، وهى تبدأ بشروط تتصل بحسن اختيار القاضى، سواء من الوجهة العلمية أو المالية أو الشخصية. كما أن القوانين قد استقرت على وضع قواعد تلزم الحكومات والأفراد بعدم التدخل فى عمل القضاة، وتكفل لهم الاستقلال عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وسلطة الرأى العام، وكذلك عن قوى الضغط المختلفة فى المجتمع التي تسعى بشكل أو بآخر إلى استصدار أحكام تتفق مع مصالحها.

ولذلك كله كان من الضروري أن يحاط القاضى بأوضاع وقوانين تتصل بتحقيق نزاهته، مثل عدم قابليته للعزل، ومنحه مزايا مادية ومعنوية كبيرة تكفل له الاستقلال وعدم الخضوع للمغريات التي تعترض طريقة فى الحياة الاجتماعية.

أن الإسلام يحيط النظام القضائى فى الدولة بضمانات كبيرة خاصة فيما يتصل بكفاءة القاضى وعلمه وقدرته على العمل القضائى والاجتهاد فيه، ولا تخلو قوانين أية دولة معاصرة من ضوابط واضحة وقوية تكفل نزاهة القاضى واستقلاله وعدم قابليته للعزل، لكى يكون فى كل دولة قاضٍ نزيه وحاكم عادل يفصل فى منازعات الخصوم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

